

منهج الإمام الشاطبي في " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "

Imam Shatibi's method in "almakassed achafia fi chareh alkholassa alkafiya"

د. أحمد بوصبيعات^{1*}

1 جامعة زيان عاشور (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 09 سبتمبر 2019 : تاريخ المراجعة : 21 ديسمبر 2019 : تاريخ القبول : 31 ديسمبر 2019

ملخص:

لعبت مؤلفات الإمام ابن مالك قبولا واسعا ورواجا منقطع النظير في أوساط العلماء والطلبة. وعلى رأس تلك المؤلفات " الخلاصة الكافية " المعروفة بالألفية، وقد حظيت هذه الألفية باهتمام اللاحقين وكثير إقبال العلماء عليها وألفوا حولها شروحا كثيرة، ومن هذه الشروح المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي الذي طبع مؤخرا في عشرة أجزاء، ركز فيه صاحبه على مبدأ المقاصد الذي نريد الحديث عنه في دراسة النحو العربي. الكلمات المفتاحية: منهج؛ مقاصد؛ شاطبي؛ ألفية؛ شرح؛ احتجاج.

Abstract:

The writings of Imam Ibn Malik received wide acceptance and unrivaled popularity among the scholars and students. At the head of these works "almakassed achafia" which is known as alalfiya. It has received the attention of the later scholars and most popular among them. The explanation of " almagassed achafia fi chareh alkholassa alkafiya" of Imam Abi Ishaq Shatibi who was recently printed in ten parts in which the author focused on the principal of Maqassed in Arabic grammar.

Keywords: method; maqassed; Shatibi; alfiya; explanation; protest

مقدمة:

إن من أهم المنظومات النحوية منذ وضع علم النحو وإلى يوم الناس هذا منظومة الإمام ابن مالك المشتهرة باسم "ألفية ابن مالك" أو "الخلاصة الكافية" والتي نظمها بعد طول مراس ودربة في التدريس. نسجها على منوال ألفية الإمام ابن معطي الزواوي "الدرة الألفية في علم العربية" وقد كان ابن مالك نفسه يدرس هذه الدرة لطلابه لسنوات عدة. غير أن ألفية ابن مالك قد غطت على ألفية ابن معطي بعد هذا وكتب لها القبول وحظيت باهتمام اللاحقين وكثير إقبال العلماء عليها وألفوا حولها شروحا كثيرة، ومن هؤلاء العلماء الشراح ابنه المعروف بابن الناظم وابن هشام الأنصاري وابن عقيل والمكودي وابن الجزري والمرادي والأشموني والسيوطي ... وكل هؤلاء أئمة مشهود لهم برسوخ القدم في علم النحو. وقد ظهر إلى النور مؤخرا شرح جليل لألفية ابن مالك هته، عظيم القدر والفائدة يأتي في مقدمة شروحها المطولة ألفه الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ) هذا الإمام الأصولي الذي ارتبط اسمه بالمقاصد واشتهر بين الناس بكتابه الموافقات والاعتصام، وسم شرحه لألفية ابن مالك بـ " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". وقد صدر هذا السفر العظيم في عشرة أجزاء محققا من طرف مجموعة من الأساتذة بإشراف مركز إحياء التراث الإسلامي بمعهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى. ولم ينتشر هذا السفر بعد في الناس انتشارا واسعا لحدثة

* Corresponding author, e-mail: bousbiatahmed@gmail.com

طبعه. وقد أراد الشاطبي بشرحه هذا للألفية - كما يقول - أن يوضح مشكلها ويفتح ويرفع على منصة البيان فوائدها ويجلو في محك الاختيار فرائدها ويشرح ما استهم من مقاصدها ويقف الناظر فيها على أغراضها من مرادها من غير تعرض إلى ما سوى هذا الغرض ولا اشتغال عن الجوهر بالعرض... فكان التوجه المقاصدي والفكر الأصولي من السمات البارزة في هذا الشرح حيث نجده دائم التركيز على فكرة المقاصد التي أشار إليها ابن مالك نفسه في بداية ألفيته حين قال:

وَأُسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّتُهُ

ومن هنا نطرح السؤال التالي: كيف تجلى هذا التوجه المقاصدي وهذا الفكر الأصولي في هذا السفر العظيم؟ وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه للوقوف على خصائص هذا الشرح المطول وما امتاز به عن غيره من الشروح.

1- التعريف بالإمام الشاطبي:

وقبل الحديث عن هذا الشرح القيم لألفية ابن مالك ومنهج صاحبه فيه يجدر بنا أولاً أن نعرف بصاحبه الإمام الشاطبي من جانب تنشئته وتكوينه العلمي الذي أهله لأن يركب الصعب ويقدم على هذا العمل وكيف حصل من العربية ما حصل حتى خلف لنا هذا الشرح الذي يعد من أطول شروح الألفية. فقد أجمع كل من ترجم له على تقدمه ورسوخ قدمه في مختلف العلوم ومنها علوم العربية. جاء في شجرة النور الزكية: "أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي: العلامة المؤلف المحقق النظائر أحد الجهابذة الأخيار. وكان له القدم الراسخ في سائر الفنون والمعارف، أحد العلماء الأثبات وأكابر الأئمة الثقات الفقيه الأصولي المفسر المحدث. له استنباطات جليلة وقواعد لطيفة وأبحاث شريفة مع الصلاح والعفة والورع واتباع السنة واجتناب البدع. أخذ عن أئمة منهم ابن الفخار لازمه وأبو عبد الله البلنسي وأبو القاسم الشريف السبتي وأبو عبد الله الشريف التلمساني ... وبالجمله فقدرة في العلوم فوق ما يذكر وتحليلته في التحقيق فوق ما يشهر له تأليف نفيسة اشتملت على تحريرات للقواعد وتحقيقات لمهمات الفوائد، منها شرح جليل على الخلاصة في أربعة أسفار" (مخلوف محمد بن محمد بن عمر بن قاسم ، 2002، ج 1 ص 332) وقريب من هذا ما ذكره في ترجمته التنبكي مشيدا بعلمه وورعه وتقدمه في شتى العلوم وفيه كلمة عن شرحه هذا قائلا: "الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد كان أصوليا مفسرا فقيها، محدثا لغويا بيانيا نظارا، ثباتا ورعا صالحا زاهدا سنيا، إماما مطلقا ببحثا مدققا جدليا بارعا في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتفنيين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقها وأصولا وتفسيرا وحديثا وعربية وغيرها مع التحري والتحقيق ... أخذ العربية وغيرها عن أئمة منهم: الإمام المفتوح عليه في فنها ما لا مطمع فيه لسواه بحثا وحفظا وتوجيها ابن الفخار البيهري لازمه إلى أن مات والإمام الشريف رئيس العلوم اللسانية أبو القاسم السبتي ... ألف تأليف نفيسة اشتملت على تحريرات للقواعد وتحقيقات لمهمات الفوائد منها شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله بحثا وتحقيقا فيما أعلم..." (التنبكي أحمد بابا، 2000، ص 47، 48) وغير هذا من التراجم المشيدة به وبعلمه كثير.

وما يلاحظ في هذه التعريفات هو حضور أستاذه أبو عبد الله محمد بن علي الفخار البيهري الذي كان صاحب الفضل العظيم في تنشئة الشاطبي اللغوية والنحوية خاصة. فقد انتهت إليه الرئاسة في النحو بالأندلس بلا منازع، وكان مجدد العصر فيه بشهادة كثير من العلماء. قال عنه المقري: "المحقق العلامة الكبير النحوي الشهير أبو عبد الله محمد بن علي الفخار البيهري رحمه الله تعالى. كان شيخ النحاة بالأندلس غير مدافع. وأخذ عنه خلق كثيرون كالشاطبي أبي إسحاق

صاحب شرح الألفية" (المقري التلمساني أحمد بن محمد، 2004، ج 5 ص 355) وقال عنه تلميذه لسان الدين بن الخطيب: "ولازمت قراءة العربية والفقه والتفسير والمعتمد عليه العربية على الشيخ الأستاذ الخطيب أبي عبد الله بن الفخار البيري الإمام المجمع على إمامته في فن العربية، المفتوح عليه من الله تعالى فيها حفظا واطلاعا واضطلاعا ونقلًا وتوجيها لما لا مطمع فيه لسواه." (المقري التلمساني أحمد بن محمد، 2004، ج 5 ص 355) وقال عنه السيوطي: "أستاذ الجماعة وعلم الصناعة وسيبويه العصر وآخر الطبقة من أهل هذا الفن. كان فاضلا تقيا متعبدا عاكفا على العلم ملازما للتدريس. إمام الأئمة من غير مدافع مبرز أمام أعلام البصريين من النحاة. منتشر الذكر بعيد الصيت عظيم الشهرة مستبحر الحفظ. يتفجر بالعربية تفجر البحر، ويستترسل استرسال القطر، قد خالطت لحمة ودمه. لا يشكل عليه منها مشكل ولا يعوزه توجيه ولا تشد عنه حجة. جدد بالأندلس ما كان قد درس من العربية من لدن وفاة أبي علي الشلوبين." (السيوطي جلال الدين، 1979، ج 1 ص 174)

وقد ذكرنا هذه النصوص للوقوف على مدى رسوخ قدم الشاطبي في علم النحو، والتي مكنته فيما بعد لأن يجعل شرحا عظيما على خلاصة ابن مالك. وشيخه ابن الفخار البيري هذا وهو من هو في العربية كما ذكر قد أجازه، وله سند متصل إلى ابن مالك نفسه وإلى سيبويه إمام النحاة، أخذ عنه ذلك الشاطبي. وهذا ما يذكره تلميذ الشاطبي أبو عبد الله محمد المجاري حين ذكر الإمام الشاطبي فيمن ذكر من شيوخه وكيف أخذ عنه وكيف أجازه وسند الشاطبي إلى ابن مالك وإلى سيبويه فقال عنه: "عرضت عليه ألفية ابن مالك عن ظهر قلب، وحدثني بها عن شيخه الإمام العلامة أبي عبد الله البيري عن الإمام النحوي أبي محمد عبد المهيمن الحضرمي السبتي عن الشيخ إمام النحاة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن النحاس عن مؤلفها أبي عبد الله بن مالك وأجاز لي عامة ... وأخذت عنه من الكتب ما أذكر، فمن ذلك كتاب الإمام سيبويه سمعت عليه نحو الثلث الوسط منه تفقها وحدثني به عن شيخه الإمام النحوي أبي عبد الله البيري عن الأستاذ الكبير أبي إسحاق الغافقي عن إمام النحويين أبي الحسين بن أبي الربيع عن أبي علي الشلوبين قراءة وسماعا عليه لجميعه إلا يسيرا منه عن الشيخ المحدث الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن الجد الفهري سماعا عليه عن الأستاذ المقرئ أبي الحسين بن الأخضر عن أبي الحجاج الأعلم والسماع متصل قال: قرأت جميعه على الشيخ أبي بكر مسلم الأديب رواية منه عن أبي الحباب عن الرباعي عن أبي جعفر بن النحاس عن أبي العباس المبرد عن أبي عثمان المازني عن أب الحسن الأخفش عن سيبويه مؤلفه." (المجاري الأندلسي أبو عبد الله محمد، 1982، ص 116، 117)

فالإمام الشاطبي رحمه الله تعالى لم يتبوأ هذه المنزلة من العربية والنحو من فراغ، وإنما جُمعت له أسبابها من أطرافها. من جهة شيوخه الأفاضل كابن الفخار البيري وغيره ممن نقلوا إليه خلاصة ما وصل إليهم من علوم ومعارف. ومن جهة أخرى نباهته وحرصه على طلب العلم واعتقاده بأن معرفة الشريعة لا تقوم بغير معرفة العربية وهما وجهان لعملة واحدة. فلا يمكن لأحد أن يفهم مقاصد الشريعة ما لم يفهم العربية حق معرفة. ففي سياق حديثه عن ضرورة تحصيل علوم اللسان بالنسبة للمجتهد وأنه لا يمكنه بلوغ غاية الاجتهاد ما لم يحصل هذه العلوم يقول: "... وبيان تعين هذا العلم ما تقدم في كتاب المقاصد من أن الشريعة عربية، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز. فإذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية، فهو مبتدئ في فهم الشريعة أو متوسطا فهم متوسط في فهم الشريعة. والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية. فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن

حجة. فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من الشريعة بمقدار التقصير عنهم. وكل من قصر فهمه لم يعد حجة ولا كان قوله مقبولا. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 1997، ج 5 ص 53)

وهذا ما أشار إليه الإمام الشافعي كذلك - كما يقول الشاطبي - في الرسالة. وكلامه عن أهمية معرفة لسان العرب في فهم كتاب الله تعالى وأن فيه مسالك وتصرفات لا يلجها إلا من ولج مسالك كلام العرب (الشافعي محمد بن إدريس، دت، ص 173، 174) ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشاطبي في أول شرحه لقول ابن مالك (مصليا على النبي المصطفى): "وهو معنى السؤال بلسان الحال وهو معروف عند العرب وله أصل في الشرع." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 11) ويسوق لذلك أمثلة من كلام العرب على ذلك.

2- مصادر الإمام الشاطبي في شرحه:

تعددت مصادر الإمام الشاطبي في شرحه هذا تعددا منقطع النظير، فلا يكاد يمر بمسألة من المسائل إلا وذكر كل ما قيل حولها من أقوال النحاة السابقين. ولهذا فشرحه يعتبر موسوعة ضمت آراء السابقين في مختلف المسائل النحوية والصرفية والصوتية... فنجد تردد أسماء الكثير من أئمة النحو من البصريين والكوفيين، من المتقدمين والمتأخرين وحتى من شيوخه كابن الفخار البيري على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم. ومن هؤلاء على سبيل التمثيل لا الحصر: سيبويه، والخليل بن أحمد، والمبرد، والمازني، والكسائي، والفراء، وأبو علي الفارسي، والأخفش سعيد بن مسعدة، والزجاجي، وابن جني، وابن عصفور، وابن خروف، والجزولي، والشلوبين، وابن الأنباري، والسيهيلي، وابن كيسان، وابن الفخار... وغير هؤلاء كثير يطول المقام بذكرهم.

3- منهج الإمام الشاطبي في شرحه:

1.3 - منهجه في التعامل مع الناطم:

لم يدع لنا الإمام الشاطبي أن نكتشف بعد القراءة والتمحيص غرضه من هذا التأليف ولا المنهج الذي سلكه فيه، بل وضعنا مباشرة أمام الجواب وكأنه افترض أن سائلا يسأله عن ذلك وهو يجيب. قال عن سبب تأليفه لهذا الشرح: "أما بعد فإن بعض من يجب عليّ إسعافه ولا يسعني خلافه كان قد أشار عليّ أن أقيد على أرجوزة الإمام العلامة أبي عبد الله بن مالك الصغرى وهي المسماة بالخلاصة شرحا يوضح مشكلها ويفتح ويرفع على منصة البيان فوائدها، ويجلو في محك الاختيار فرائدها ويشرح ما استهم من مقاصدها ويقف الناظر فيها على أغراضها من مراصدها من غير تعرض إلى ما سوى هذا الغرض ولا اشتغال عن الجوهر بالعرض..." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 21) وهذه الأمور التي ذكرها كلها من خصائص البحث العلمي الموضوعي، من شرح الإشكال وتبيين الفوائد وتعين المقاصد والأغراض بعيدا عن الطعن وطلب العثرات وتبع العورات. وهذا هو الغرض الأسمى الذي أراد. وفي ذلك يقول: "وأنا أعرف أن الناظر فيه - أي في هذا الشرح - أحد ثلاثة: إما عالم طالب للمزيد في علمه واقف من أدب العلماء عند مدّ ورسمه، موقن أن كل البشر سوى الأنبياء غير معصوم آخذ بالعدر في المنطوق به من الخطأ والمفهوم. فلمثل هذا بثت فيه ما بثت، وإليه حثت من خيل عزمي وركاب فهبي ما حثت. فهو الأمين على إصلاح ما تبين فساد فيه حين تخلق بأخلاق أهل العلم والإفادة. وإما متعلم يرغب في فهم ما حصل ويسعى في بيان ما قصد وأشكل والنفوذ فيما قصد وأمل، فالأجل هذا حالفت عناء الليالي والأيام واستبدلت التعب بالراحة والسهرة بالنام، رجاء أن أكون ممن أثر بما أسدى إليه وشكر ما أنعم به عليه. وإما طالب للعثرات متبع للعورات، يضعف ويقبح، ويحسن ظنه بنفسه ويرجح ويفسد ظانا أنه يصلح، فمثل هذا لا أعتد عليه، ولا ألتفت في رد ولا قبول إليه وإن كان أعرب من

الخليل وسيبويه. لأنه ناطق عن الهوى سالك سبيل من ضل وغوى ولم يتخلق بآداب العلماء ولا أم طريق الفضلاء." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 02، 03)

إن هذا النص الذي ذكره الشاطبي ليمثل بحق دستور العلماء في التعلم والتعليم والشرح. فطالب العلم الحقيقي به غرضه تحصيل العلم وأخذ الفائدة من العالم والوقوف عند ذلك بإجلال العلماء وتقديرهم والاعتذار لهم فيما خالفوا فيه الصواب من قول أو فهم. فليس منهم معصوم عن الخطأ بعيدا عن التشنيع بهم وطلب عثرتهم وتتبع عوراتهم واتباع الهوى والاعتزاز بالنفس ... وهذا - كما يقول - شأن العلماء الفضلاء أن يأتوا بالفائدة مجردة من التنكيت والاستصغار لما جاء به غيرهم وإن كان ما يأتون به أتم وأكمل (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 24) وهذا الذي ذكره الشاطبي هنا هو الذي سار عليه في شرحه لألفية ابن مالك. فنجدته يبسط مراد ابن مالك ويشرح أقواله تمثيلا وتحليلا وتعليلًا، يسانده ويذهب مذهبه إن رأى فيه الاستقامة. ويخالفه إن رأى عكس ذلك آخذاً العذر له فيما خالف غير متعصب ولا متتبع لهوى نفسه. والأمثلة على ذلك كثيرة في شرحه ومنها:

- واعتذار ثان وهو أن الناظم إنما يتكلم هنا عن جلائل النحو وضرورياته وما قاربها وفيما يكثر استعماله ويتداول عل الألسنة، ومسألة الاسم الذي يقطع عن الإضافة في باب الموصول من النوادر التي لا يتعرض لمثلها إلا أرباب المطولات، فإذا أهمل ذكرها قاصدا الاختصار فلا عتب عليه. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 135)

- ويمكن أن يُعْتَذَر عنه بأنه ذكر الصلة التي هي أشد افتقارا إلى الضمير العائد من غيرها، وترك ذكر ما سواها ليلحقه الناظر به، فلا يعد تركه إغفالا. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 92)

- ... ولم ينبه على ذلك الناظم، فكأنه ذكر نصف المسألة وترك النصف الآخر. والعذر أنه قصد هنا أن يبين وجه الاختصاص على الجملة وترك ما عداه لأنه راجع إلى باب الابتداء لا إلى هذا الباب وينهض هذا عذرا عن الباب الأول. وأيضا كما أنه يمكن أن يكون هنا نبه على إحدى المسألتين وترك الأخرى لفهمها مما ذكر والله أعلم. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 93)

- والناظم لم يفصل هذا التفصيل، بل قرينة ذكر الحروف العاطفة توهم أن هذا جائز مع قصد العطف من غير تسبب وذلك غير صحيح. والجواب أنه إنما قصد تخصيص الفاء بذلك الحكم دون غيرها. ولا شك في صحة ذلك، وأهمل ما سوى ذلك لقصده إجمال الحكم. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 94)

- والجواب عن الأول أنه إنما تعرض لمعانها على الجملة ولم يقيد موضعها طلبا للاختصار، ولأن التخيير والإباحة حكمان يقتضيان طلبا نفسيا كالوجوب والتحريم. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 126)

- ... وعلى هذا الترتيب يجري النفي في التخيير أيضا. فكلام الناظم وتقسيمه صحيح لا تداخل فيه (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 129)

وقد يعترض الشاطبي على الناظم في بعض الأحيان بالدليل دونما تشنيع أو انتقاص من شأنه ومن أمثلة ذلك:

- وقد تساهل ابن مالك عفا الله عنه في هذا الموضع حتى أهمل ما يعتبره أهل البيان، بل زاد في ذلك إلى أن أخرج البيت بتقديره عن معناه إلى معنى آخر... (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 496)

- وما قاله فيه نظر... وأشد من هذا أنه ادعى على سيبويه أنه قائل بكونها حرف عطف غير مسبوقه بواو ثم يمثل بالمسبوقه وهذا مخالف لما عُلم من مذهبه في اتباع المسموع، فلا يعول على ما تأول المؤلف على سيبويه هنا (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 137)

- وهذه إحدى الغرائب من ابن مالك حيث خرج في هذه المسألة عن حكم غيره وقال ما لم يقله أحد. وأنت ترى ما في مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمخالف، إذ الناس مجمعون على خطأ من خالف الإجماع وعلى تخطئة من خطأهم. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 9 ص 193)

وهذا شأن الإمام الشاطبي ومنهجه الذي سار عليه متبعا شيوخه هو أيضا. يقول في هذا السياق: "وقد سلكت فيه مسلك شيوخي رضي الله عنهم في البحث وتحقيق المسائل والتأنيس بالتنظير والتنقيير عن دفائن اللفظ وتتبعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقت والحال، وأوجبه تحسين الظن بالمؤلف وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليدا دون أن يتحرر معنى الكلام أو يظهر وجهه، والاحتجاج لمذهب المؤلف وترجيحه لما أمكن له وجه ترجيح، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلم فيها." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 9 ص 487) وينصح الطلاب باتباع المتقدمين بأدب وعدم الاستعجال في المسائل لأن المتقدمين بها أعرف من المتأخرين. قال في ذلك: "فليتحفظ الوارد على أمثال هذه المسائل، فالمتقدم أعرف بماخذ هذا الكلام من هؤلاء المتأخرين. ولذلك نرى الحذاق يعتنون بقواعد المتقدمين، ويتحامون الاعتراض عليهم، بل يقلدون نقلهم وقياسهم، ويحتجون لهم ما استطاعوا مراعاة لهذه القاعدة. فيظن الشاذي في النحو أن ذلك من باب التعصب للمذهب وليس كذلك فاعلم." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 4 ص 494، 495)

2.3- منهجه في شرحه:

والشاطبي هنا أيضا يعلن صراحة عن مرتكبه ومقصده من تأليف هذا الشرح على ألفية ابن مالك في آخر الشرح بعد أن أتى على آخر بيت في الألفية وذكر أن ذلك مرده إلى أربعة أمور أكيدة (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 9 ص 485، 486):

- أن واضع النظم الإمام ابن مالك لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملة، أي للمبتدئ في علم النحو الذي لم يحصل منه شيئا، ولو أراد ذلك لما جاء على ما هو عليه. فهو مبني على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارة الغامضة.

- أن الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل، ولا أضرب عن ذكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح، بل نبه على التعليل ورمز إلى الأخذ بالدليل، وأرشد إلى أن لبسط العلل فيه موضعا...

- أن فيه من القواعد الكلية والقوانين العاقدة ما ينبغي بسطه ولا يسع اختصاره. فلو قصد قاصد إلى اختصار الكلام عليها أو اكتفى بالنظر الأول فيها كان إخلالا بمقصد الشرح، وإغفالا لما تأكد من طلبه وبسطه منه.

- أن تعويله على الإشارة بالتمثيل وعقد الضوابط بها والاتكال على المفهوم، والإتيان بالعبارات الغامضة المعاني ما يدل على أن صاحبه قصد أن يشترك في النظر فيه الشاذي والمنتبي. فلذلك حَمَلْتُ العبارة ما تحتمله في باب المفهوم والمنطوق، وخدمتها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن...

3.2. 1- اعتماده على السماع (الاستعمال):

يركز الإمام الشاطبي كثيرا على السماع كونه أقوى دليل من أدلة النحو، سواء أعلق الأمر بالقرآن الكريم أم بالحديث النبوي الشريف أم بكلام العرب نظما ونثرا. فهو يتكئ عليه في تعليل المسائل وردها وتحليلها وترجيحها ما وجد إلى ذلك سبيلا. بل يصرح في كثير من الأحيان أنه إذا ثبت السماع فلا مقال لأحد فيه حتى لو كان سيئويه نفسه. وفي ذلك يقول: "... وهذا النقل خلاف ما ذهب إليه سيئويه من أن السكون اضطرار شعري. إذا لم يثبت عنده لغة،

وإذا ثبت لغة فلا مقال لأحد، لسيبويه ولا لغيره مع السماع. ومن حفظ فمحفوظه حجة على من لم يحفظ." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 4 ص 129) ويرى كذلك أن السماع أقوى وإن قل ما لم يعارض بقياس أو غيره. قال في ذلك: "... لا يقال إن هذا نادر والنادر لا يعتد به لأننا نقول: إذا جاء السماع قليلا وعضده القياس ولم يعارضه معارض وجب أن يكون أصلا يعول عليه. ألا ترى أن النسب إلى فعولة فعلي وهو عند سيبويه والنحويين قياس ولم يسمع منه إلا شئني في شناعة لكنه جاء على القياس." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 4 ص 219) ومن عباراته الدالة على اعتماد السماع قوله:

- واعلم أن الجمهور على ما ذهب إليه سيبويه، فإن السماع معه وهو الأصل للقياس. ولذلك قال: قف حيث وقفوا ثم فسر. فالقياس إذا وجد السماع بخلافه متروك. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 305)

- ... فلا رأي مع السماع لأنه نقل لغة، واللغة لا تثبت بالرأي. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 433)

- واعلم أن جميع ما استدلل به الناظم أو استدلل له به مبناه على السماع. فإن القياس عند أهل اللسان تابع غير متبوع أي تابع للسماع من العرب. فالسماع هو الحاكم على القياس وليس السماع تابعا للقياس، فلا يكون القياس حاكما على السماع. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 3 ص 401)

- وإذا تعارض أصل القياس وأصل الاستعمال فالمقدم أصل الاستعمال. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 4 ص 132)

- والصحيح ما عليه الناس لأن السماع لم يأت بما ذكر، وهو المتبع. وإنما الوجه اتباع ما اتفق الناس عليه وما دل عليه كلام العرب. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 147)

- وأمثلة ما يُتعلَّق به السماع. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 162)

- وهذا كله إنما هو نظري أمر قياسي والمعتمد إنما هو السماع. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 5 ص 178)

وغير هذا من الأقوال كثير جدا مما يركز فيه على أمر السماع وقوته ما وجد إلى ذلك سبيلا.

3. 2. - استشهاده بالحديث الشريف:

أما بالنسبة إلى ابن مالك فإننا نعلم جميعا أنه كان ممن يجيز الاستشهاد بالحديث الشريف. وقد أكثر من الاستشهاد به في كتابه التسهيل. وأما الإمام الشاطبي في شرحه هذا فيتكلم عن هذه المسألة وعن استشهاد ابن مالك بالحديث بشيء من التفصيل يجعله لا يستشهد بالحديث مطلقا كيفما كان ولا يمنع الاستدلال به مطلقا، بل يقف موقفا وسطا مبينا أي الأحاديث النبوية الشريفة هو الذي يحتج به. قال في ذلك: "والسماع الذي اعتمده الناظم أمران: أحدهما الشعور والآخر الحديث. أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين، إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على وجه أذكره بحول الله وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم ... وعلى هذا نقول إن الحديث في النقل ينقسم قسمين: أحدهما ما عرف أن المعنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان. والثاني: ما عرف أن المعنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ككتابه إلى همدان ... إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرى فيها اللفظ، وابن مالك رحمه الله لم يفصل

هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه. فبنى الأحكام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفا. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج3 ص401-404)

وقد ذكر الشاطبي في شرحه هذا بعض الأحاديث التي يستشهد بها، منها على سبيل التمثيل:

- لا يزال الرجل في فسحة من دينه ما لم يفسك دما حراما. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج4 ص488)

- قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها: إياك أن تكونيها يا حميرا. وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: إن يكن فلا تسلط عليه، وإلا يكن فلا خير لك في قتله. وفي الحديث: كن أبا خيثمة فكانه... (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج1 ص303)

هذا عن أمر الحديث النبوي الشريف، وإنما ركزنا عليه لأن فيه خلافا بين النحويين. أما القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب شعرا ونثرا فهو الشاهد والأصل الذي امتلأت به بطون الكتب النحوية إلى يومنا هذا، وشرح الشاطبي على الألفية واحد منها.

3. 2. 3- اعتماده على القياس:

وقد ذكرناه هنا لأن الشاطبي كثيرا ما يقرن الحديث عنه بالحديث عن السماع خاصة في معرض ترجيحه للسماع على القياس. وينطلق في القياس من منطلق أن دعائمه السماع الكثير الذي يكثر كثرة يراد معها القياس عليه، وأن العبرة في السماع عدم مخالفة القياس وإن قل هذا السماع. فالسماع عنده وإن قل يبني عليه ما لم يخالف القياس، والعكس صحيح، فالسماع وإن كثر لا يبني عليه غيره إن كان فيه ما يعارضه من القياس. ولهذا كما يقول جاز القياس على شئ رغم أنه الوارد الوحيد في كلام العرب لأنه جار على قياس صحيح. يقول الشاطبي في شأن القياس عند حديثه عن قراءة الإمام ابن عامر قوله تعالى: " وكذلك زُينَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " وكيف اعتمدها ابن مالك - والشاطبي يرى ذلك كذلك - يقول الشاطبي في ذلك: " غير أن ههنا قاعدة يجب التنبيه عليها في الكلام على هذا النظم، وما ارتكب صاحبه فيه وفي غيره وذلك أن المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه. فنظروا إلى ما كثر مثلا كثرة مسترسلة الاستعمال فضبطوه ضبطا ينقاس ويُنكَّم بمثله لأنه من صريح كلامهم. وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرة توازي تلك الكثرة ولم يشع في الاستعمال نظروا: هل له من معارض في قياس كلامهم أم لا؟ فما لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضا، لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس... وما كان له معارض توقفوا في القياس عليه، ووقفوه على محله، إذا كان المعارض له مقيسا. " (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج4 ص180، 181)

3. 2. 4- رأيه في الإجماع:

وقد اعتمد الشاطبي على الإجماع في كثير من الأحيان منها ما كان في تحليل وتعليل بعض المسائل، ومنها ما كان في الرد على ابن مالك، ومنها... وهو إذ ذاك يرى أن الإجماع دليل من أدلة النحو لا يجوز خرقه أو الخروج عنه. وما فعله ابن جني بخروجه عن إجماع النحاة في مسألة " هذا جحر ضب خرب " باطل، يقول في الرد على ابن مالك في إحدى المسائل: " وما ذهب إليه باطل من أوجه: أحدها إجماع النحويين على عدم اعتبار هذا المتنوع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرا لنهوا عليه وأشاروا إليه ولم يفعلوا ذلك. فدل على أن ما خالفه باطل. لا يقال: إن إجماع النحويين ليس بحجة كما قاله ابن جني في مسألة هذا جحر ضب خرب. لأننا نقول إن كان ابن جني ادعى ذلك في

خصوص مسألته فيقرب الأمر، إذ يجوز عند أكثر الأصوليين إحداث تأويل غير ما أجمعوا عليه ولا يعد خرقاً للإجماع. وإن أراد أن مخالفتهم جائزة على الإطلاق فباطل باتفاق أهل العلم. وقد كان بعض شيوخنا يقول: إن ابن جني لما عزم على مخالفة الإجماع من مسألته لم يوفق للصواب فيها، بل ذهب إلى ما لا يقبله عاقل. (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 1 ص 491، 492) وقال أيضاً: "أما نحو: ضربته زيد، فلا يمكن الاعتذار عنه - أي عن ابن مالك - مع عدم نقل الخلاف. فإن قيل فلعله خالف الإجماع هنا فمنع: ضربته زيد ونحوه قياساً على منع: قاما الزيدان، والسماع في المسألة معدوم أو كالمعدوم، وقد قال ابن جني: إن مخالفة إجماع النحويين سائغة. فالجواب أن هذا الاعتذار لا يصح البتة، إذ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المخدّثين. وكل علم اجتمع أربابه على مسألة منه فإجماعهم حجة، ومخالفتهم مخطئ..." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 2 ص 71)

وكعادة الشاطبي في كثير من الأحيان لا يمر على المسألة دون أن يفهم حق من الشرح والتحليل، فإننا نجد في حديثه عن الإجماع يشرح لنا ما المقصود بالبصريين والكوفيين في عبارات النحويين من مثل "هذا ما أجمع عليه نحاة البصرة والكوفة" ما المقصود بأهل البصرة وبأهل الكوفة ههنا؟ يقول الشاطبي مبيناً ذلك: "وأهل البصرة هم النحويون الناشئون بالبصرة، ويعني بهم سيبويه ومن أخذ هو عنهم كالخليل ويونس وأبي عمرو بن العلاء ومن تبع هؤلاء في المذهب، وإن لم ينشأ بالبصرة فهو أيضاً بصري نسبة إلى المذهب. وقد يطلق لفظ البصريين ويراد بهم ما هو أعم من هؤلاء كأبي الأسود وهو أول الواضعين في العربية، وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر وعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وغيرهم. والأشهر من الإطّلاقين هو الأول، لأن سيبويه وشيوخه هم الذين جمعوا أطراف النحو واستولوا على أمره وأتوا على آخره، وتكلموا مع المخالفين، فإلهم ينسب، وأما من قبلهم فإنما وضعوا نتفا وأبواباً لا تفي بالمقصود من ضبط اللسان. وأراد بغير البصريين أهل الكوفة، وهم النحويون الناشئون بالكوفة وأشهرهم الكسائي علي بن حمزة الفارسي، ومن أخذ عنهم كيحيى بن زياد الفراء وخلف الأحمر وهشام بن معاوية الضرير وإسحاق البغوي وأضرابهم، وكذلك من تبع مذهبهم وطريقهم وإن لم ينشأ بالكوفة فهو كوفي نسبة إلى المذهب. وقد يطلق اسم الكوفيين أيضاً على ما هو أعم من هذا فيدخل تحته من كان قبل الكسائي كأبي جعفر الرّؤاسي ومعاذ بن مسلم الهراء وأبي مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان. والأشهر من الإطّلاقين هو الأول..." (الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، 2007، ج 3 ص 191، 192)

4- الخلاصة: وعلى الجملة فإن هناك ملاحظات عامة على شرح الإمام الشاطبي لألفية ابن مالك في النحو تتلخص في النقاط التالية:

- تتبع ألفاظ الألفية بدقة وشرحها وتحليل المسائل وتعليقها ومناقشة الآراء الواردة فيها ودعمها أو تفنيدها بالأدلة.
- عرض الآراء النحوية لأكابر علماء النحو على مر السنين من بصريين وكوفيين وغيرهم كسيبويه والخليل والمبرد والمازني وابن جني وأبي علي الفارسي والكسائي والفراء...
- اعتماد آراء ابن مالك في كثير من الأحيان.
- الاعتذار عن ابن مالك فيما يبدو لأول وهلة أنه جانب فيه الصواب، مبيناً قصده فيما أجمله أو فيما أغفل ذكره. والاعتذار لغيره من العلماء ممن فهم كلامه على غير الوجه الذي أراد.

- الرد على ابن مالك فيما رآه فيه مخالفا للصواب، وتبيين وجوه المخالفة بالأدلة القاطعة والحجج اللائحة... دون تشنيع أو استصغار.
- تركيزه على فكرة المقاصد. ولهذا نجده دائما يستعمل ألفاظا دالة على ذلك من مثل: أعرف بما قصده، لم أقصد فيه قصد الاختصار الذي قصده غيري، ولو قصد ذلك، قصد الناظم، قصد المتكلم، والقصد من ذلك... وهذه الألفاظ كثيرة جدا في هذا الشرح ولهذا وسمه بالمقاصد.
- اعتماده على السماع وترجيحه على غيره من الأدلة ما لم يعارض بعارض. سواء أكان من القرآن الكريم أم من الحديث الشريف أم من كلام العرب شعرا ونثرا. وأنه لا مقال لقائل إذا ثبت السماع حتى لو كان سيئويه.
- تفصيله في مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف، وتبيينه لشروط الأخذ به دون ترك المسألة على إجمالها كما فعل ابن مالك.
- اعتماده على القياس ووضع ضوابط تحكمه حتى يتخذ أصلا يقاس عليه.
- اعتماده على الإجماع دليلا من أدلة النحو، وأنه لا يجوز خرقه أو الخروج عنه، وأن من خالف إجماع النحويين فهو مخطئ غير مصيب ممثلا بما ارتكبه ابن جني حين خالف في مسألة هذا جحر ضب خرب.
- وفي الأخير هذه محاولة لإبراز هذا الشرح القيم على ألفية ابن مالك، والذي طال انتظاره كما قيل، لعلم من أعلامنا غني عن التعريف وهو الإمام الشاطبي رحمه الله، جمع فيه عصارة علمه وفكره وآراء من قبله. وهي دعوة لدراسة هذا السفر وتدريبه لما فيه من الخير العظيم.

المصادر والمراجع:

- 1- المجاري الأندلسي أبو عبد الله محمد، (1982). برنامج المجاري، ط1. بيروت لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- 2- المقرئ التلمساني أحمد بن محمد، (2004). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ط2. بيروت: دار صادر.
- 3- مخلوف محمد بن محمد بن عمر بن قاسم، (2002). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط1. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.
- 4- السيوطي جلال الدين، (1979). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط2. بيروت: دار الفكر.
- 5- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (2007). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط1. السعودية: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
- 6- الشافعي محمد بن إدريس، (د.ت). الرسالة، ط1. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- 7- التنبكي أحمد بابا، (2000). نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ط2. طرابلس ليبيا: دار الكاتب.